

رد فعل الإسلاميين تجاه القمع: هل ستلجأ الجماعات الإسلامية السائدة إلى التطرف؟

شادي حميد

مدير الأبحاث، مركز بروكنجز الدوحة؛
باحث في مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط

مقدمة

حانت الفرصة لإدارة أوباما - وكذلك الكونغرس الأميركي - لوزن الأمور ومعالجة مسألة مشاركة الإسلاميين، وهو أمر طالما تجنبت الإدارة الأمريكية القيام به حتى الآن. فعدم التحرك له عواقب، فاقد أعلن الإسلاميون الأردنيون في أغسطس بأنهم سوف يقاطعون الانتخابات النيابية في نوفمبر بسبب احتمال التزوير. وينتهي التقرير إلى عدة خطوات عملية يتعين على الولايات المتحدة اتخاذها، ومن هذه الخطوات:

■ **التأكيد العلني على حق جميع الجهات المعارضة - بما في ذلك الإسلاميين - في المشاركة في الانتخابات المقبلة.** يجب على إدارة أوباما أن تبدأ بتوضيح سياسة الولايات المتحدة تجاه الإسلام السياسي من خلال التأكيد بوضوح على حق كل الجماعات السياسية غير العنيفة في المشاركة في العملية الانتخابية. ويجب أن يقترن ذلك بسياسة أمريكية متناسقة تعارض اعتقال ليس فقط النشطاء العلمانيين ولكن الإسلاميين أيضاً. بهذه المعاملة المتساوية للفريقين، تستطيع الولايات المتحدة مواجهة الادعاء (وهو ادعاء دقيق إلى حد كبير) بأن دعمها للديمقراطيين العرب قائم على الانتقاء. في الأردن، على الولايات المتحدة أن تضغط فوراً على الحكومة للحوار مع جماعات المعارضة لضمان سير الانتخابات في نوفمبر في شكل سليم.

■ **تمكين السفارات الأمريكية من بدء التعامل الموضوعي مع الجماعات الإسلامية.** لقد أكدت إدارة أوباما اعتقادها في إشراك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة. ومع ذلك فشلت في الوصول إلى العديد من المجموعات الأكبر والأكثر نفوذاً في المنطقة. ومع قيام الجماعات الإسلامية بالعمل على إعادة تقييم استراتيجياتها وحل الانقسامات الداخلية بينها، يتعين على المسؤولين الأميركيين أن يدركوا إلى أي مدى قد تؤثر مثل هذه التطورات على المصالح الإقليمية الأوسع نطاقاً. وفي مرحلة لاحقة، قد تسمح قنوات الحوار المفتوحة للولايات المتحدة ببعض النفوذ على

يبدو أن بعضاً من أبرز الجماعات الإسلامية في الشرق الأوسط في حالة أزمة في هذه الأونة، لاسيما في ظل الانقسامات الداخلية العاصفة والكفاح من أجل الرد على قمع الأنظمة الحاكمة لها¹. ومع قيام حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين في المنطقة بفرض حدود متزايدة لشل حركة المعارضة السياسية، فقد أخذت الجماعات الإسلامية السائدة - بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين في مصر وجبهة العمل الإسلامي في الأردن - في إعادة تقييم استراتيجياتها الخاصة بتفضيل السياسات الانتخابية والبرلمانية.

وعلى الرغم من تبني هذه الجماعات لمبادئ أساسية للديمقراطية، وتحديث البرامج الانتخابية الخاصة بها، وتمكّنها من الوصول إلى الجمهور الغربي، فقد وجدت هذه الجماعات الإسلامية أنفسها ضحايا التلاعب الانتخابي، والقيود القانونية المتزايدة، والاعتقالات الجماعية. ومع تعرض الإسلاميين المعتدلين للاضطهاد والقمع، فإن المحللين يحذرون من موجة تطرف إسلامي وشيكة.

يقوم هذا التقرير السياسي الموجز بتحليل كيفية استجابة الجماعات الإسلامية غير المتطرفة في العالم العربي لمجموعة جديدة - ولم يسبق لها مثيل في بعض الأحيان - من التحديات. كيف تؤثر هذه المخاوف الناشئة على إستراتيجية وتكتيكات تلك الجماعات؟ وحيث إن الجماعات الإسلامية السائدة محاصرة بالقيود التي تفرضها الحكومات، فهل ستحاول جماعات أخرى أكثر تطرفاً ملء الفراغ؟ إن مسار الإسلام السياسي في السنوات القادمة سيكون له آثار بعيدة المدى على سياسة الولايات المتحدة والأمن الإقليمي، ولكن لم يتضح بعد ما إذا كانت إدارة أوباما مستعدة - أو قادرة على - التأثير في الأحداث حال وقوعها.

يركز هذا التقرير الموجز على الحالات الحرجة في مصر والأردن، باعتبارهما من أقرب الحلفاء العرب للولايات المتحدة، فضلاً عن كونهما من أكبر المستفيدين من المساعدات الأمريكية في العالم. ومع اقتراب موعد الانتخابات التي طال انتظارها في كلا البلدين، والتي من المقرر انعقادها في 2010 و 2011، فقد

الاستراتيجيات التي يتبناها الإسلاميون، لاسيما فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات.

كما يدرس هذا التقرير الأولويات الاستراتيجية للحكومات العربية التي - لأسباب مفهومة - تخشى فقدان السلطة خلال فترة صعبة من التغييرات الإقليمية. ومع ذلك، سيكون من باب المصلحة للنظاميين المصري والأردني السماح بمشاركة الإسلاميين في الانتخابات المقبلة، بل وتشجيع تلك المشاركة. والقيام بذلك من شأنه أن يعزز شرعية هذين النظامين على المستويين الوطني والدولي، وليس من المرجح أن يهدد هيمنتها على الساحة السياسية. وعليه، فلا شك أن الانفتاحات السياسية محفوفة بالمخاطر، ويمكن أن تبدأ الانفتاحات صغيرة ثم تصبح كبيرة. وهذا هو مفترق الطرق الذي من المرجح أن تتباين عنده مصالح الحكومات الغربية والجماعات الإسلامية السائدة من جهة، والأنظمة الاستبدادية العربية من الجهة الأخرى.

ترتيب أولويات الإصلاح الديمقراطي عند الإسلاميين

في الفترة بين عامي 2004-2005، في ذروة ما يسمى بـ "النهضة العربية"، كان هناك شعور بين الجماعات الإسلامية أن مفتاح مستقبلها - ومستقبل بلدانها - هو العملية الانتخابية. لقد قضى الإسلاميون الثمانينات والتسعينات في بناء دعم شعبي، وتجميع تحالفات عابرة للأيديولوجيات، وتبسيط عملياتهم الانتخابية، وبدا أن الإسلاميين في المنطقة على وشك تحقيق مكاسب سياسية كبيرة. وقد نجحوا في تحقيق الجزء الأكبر من هذا الهدف.

وباتت القوة الانتخابية للإسلاميين - إلى جانب إعادة توجيههم من تطبيق الشريعة الإسلامية إلى برنامج إصلاحى مكافح - تمثل تهديداً خطيراً للأنظمة العربية المضطربة. وكانت الجماعات الإسلامية تستخدم بشكل متزايد العملية الانتخابية - لاسيما البرلمان - لإضعاف قبضة الحكومة على الحياة العامة.

وفي حين يُركز هذا التقرير على الإسلاميين في مصر والأردن، فإن جزءاً كبيراً من التحليل التالي ينطبق على الجماعات التي تتفق في الرأي مع الإسلاميين، مثل حزب العدالة والتنمية في المغرب، وحزب التجمع اليمني للإصلاح في اليمن، والحركة من أجل السلام والمجتمع في الجزائر. وتُعتبر معظم الجماعات الإسلامية في المنطقة فروعاً أو جماعات منحدره من جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست في مصر عام 1928.

الإخوان المسلمون في مصر

تُعتبر "مبادرة الإصلاح" التي أطلقتها جماعة الإخوان المسلمين في عام 2004 معلماً بارزاً في مسيرة التطور السياسي للجماعة، وتمثل محاولة لرفع قضية الديمقراطية وجمع القوى السياسية الأخرى حول رؤية مشتركة من أجل التغيير. فجماعة الإخوان المسلمين، على سبيل المثال، تنص على التزامها بـ "نظام حكم جمهوري ديمقراطي دستوري في إطار المبادئ الإسلامية"، وهي صيغة لم تستخدمها الجماعة من قبل.² وتنص مبادرة الإصلاح على 18 بنداً تتمحور حول مجموعة من الأفكار الليبرالية الواسعة، بما في ذلك "الاعتراف الكامل بأن الشعب هو مصدر السلطة"، و"حرية العقيدة الشخصية"، والحق غير المقيد في تكوين أحزاب سياسية.³

وللمرة الأولى، تعلن الجماعة علناً عن تفضيلها للنظام البرلماني بدلاً من النظام الرئاسي، حيث نصت على "اعتقادها بأن النظام الملائم لإدارة البلاد هو النظام البرلماني الذي يكون فيه الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات - من خلال انتخابات حرة ونزيهة - هو المسؤول عن تشكيل الحكومة."⁴ وعلاوة على ذلك، ترى الجماعة إن دور رئيس الدولة هو دور شرقي في المقام الأول، وذلك عن طريق "جعل [الرئيس] رمزاً لجميع المصريين بضمن أنه لا يترأس أي حزب سياسي، وأنه يمكن إزالته تماماً من أي مسؤولية تنفيذية للحكم".⁵

وفي الوقت نفسه، كانت جماعة الإخوان المسلمين تستفيد من ضغط إدارة الرئيس جورج بوش على نظام مبارك. ومع احتشاد الضغوط الداخلية والخارجية اضطرت الحكومة المصرية إلى إتاحة مزيد من المساحة للمعارضة قبل انتخابات عام 2005 الرئاسية والبرلمانية. وبعد وقت قصير من إصدار وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس نداءً قوياً من أجل الديمقراطية في خطاب لها في يونيو 2005 في القاهرة.

" سيكون من باب المصلحة
للنظاميين المصري والأردني
السماح بمشاركة الإسلاميين في
الانتخابات المقبلة، بل وتشجيع
تلك المشاركة. والقيام بذلك من
شأنه أن يعزز شرعية هذين
النظاميين على المستويين الوطني
والدولي، وليس من المرجح أن
يهدد هيمنتها على الساحة
السياسية."

فازت جماعة الإخوان المسلمين بـ 88 مقعداً في البرلمان، أي أكثر من خمس أضعاف إجمالي عدد مقاعدها السابقة

جبهة العمل الإسلامي في الأردن

بعد مقاطعتها انتخابات عام 1997، عادت جبهة العمل الإسلامي - الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين الأردنية - إلى البرلمان في عام 2003، حيث فازت بأغلبية الأصوات و16 مقعداً.

وقد جاءت قضية الديمقراطية في مقدمة جدول أعمال البرنامج الانتخابي للحزب في عام 2003، ثم في "مبادرة الإصلاح" عام 2005. أما البرنامج الانتخابي لعام 2003 فنصت مقدمته - تحت العنوان الفرعي "لماذا نشارك في الانتخابات البرلمانية؟" - على أن جبهة العمل الإسلامي "تعتبر وجودها في البرلمان من الوسائل السياسية لتحقيق مبدأ "الإسلام هو الحل"، وأنه وسيلة لبناء قوة الأمة".⁶ وفي توضيحه لمعنى الشعار الإسلامي القديم، فقد تعهد الحزب بالعمل على "تسهيل مناخ يساعد على تحقيق أهداف الشعب في [مجالات] الحرية والشورى والديمقراطية وحماية حقوق الشعب على أساس أنه هو مصدر السلطة".⁷

وأما البرنامج الإصلاحي لعام 2005 فيمثل التعبير الأبعد مدى والأشمل معنى لتوجه الحركة الإسلامية الجديد إلى التركيز على الإصلاح الديمقراطي. "إن هذه المبادرة" - حسب توضيح جبهة العمل الإسلامي - "تقوم على مبدأ تداول السلطة التنفيذية وشاركة [الشعب] في عملية صنع القرار"، والتي تصبح فيما بعد "مبدأ ثابت" في الحياة السياسية.⁸ وإضافة إلى تداول السلطة، فيجب أن يتم تشكيل الحكومات على أساس برامج الكتل البرلمانية الخاصة. وينبغي أن يقرر البرلمان - بدوره - منح الثقة للحكومة من عدمه على أساس برنامجها العام.⁹ وعلاوة على ذلك، تؤيد جبهة العمل الإسلامي القول بأن مجلس الشيوخ - القسم الأعلى من البرلمان - إما أن يتم إلغاؤه أو انتخابه بالاقتراع العام "كما هو الحال في معظم النظم الديمقراطية".¹⁰

التحول إلى القمع ورد الفعل الإسلامي

لقد أعلن الإسلاميون عن ارتياحهم ليس فقط للغة الديمقراطية ولكن لمضمونها أيضاً، في نوع من التحدي لمركزية السلطة والهيمنة المؤسساتية طويلة الأمد للسلطة التنفيذية. وليس من المستغرب أن يؤدي نقد الوضع الراهن بشكل أكثر صرامة إلى رد فعل أكثر صرامة من الحكومة. ومع ضعف اهتمام إدارة بوش بالإصلاح، لاسيما بعد فوز حماس بالانتخابات الفلسطينية في 2006، تحركت الحكومات العربية بشكل حاسم للحد من مكاسب الإسلاميين. ومع مواجهتها للقمع المتزايد والقيود القانونية، أخذت الجماعات الإسلامية تناضل من أجل التوصل إلى استجابة متماسكة ورد فعل متناسق.

فالنسبة للحركة الإسلامية في الأردن، أثار الحديث عن جدوى المشاركة المستمرة خلافاً كبيراً حول الشروع في مواجهة الحكومة أو مواصلة السير على طريق الحذر والإذعان. وتدهورت العلاقة بين الإسلاميين والنظام الحاكم في صيف عام 2006 عندما تحركت الحكومة ضد جمعية المركز الإسلامي - الذراع الخيرية للإخوان المسلمين في الأردن - وقامت بحل مجلس إدارتها وتعيين مجلس آخر مكانه. وبالنسبة للبعض، كانت الانتخابات البلدية في أغسطس 2007 - مع ما أثير حولها من مزاعم على نطاق واسع من تدخل الحكومة وتزوير الانتخابات - كانت هي القشة التي قسمت ظهر البعير.

وتلا ذلك نقاش حاد حول مقاطعة الانتخابات الوطنية التي كان من المقرر عقدها بعد ثلاثة أشهر. ورغم اعتراضات عدد من القادة البارزين، تمكّن مكتب جبهة العمل الإسلامي التنفيذي - الذي لا يتمتع فيه من يُطلق عليهم "الحمام" إلا بأغلبية ضئيلة - من التوصل إلى تفاهم مع رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت، واختار المكتب خوض الانتخابات بعدد أقل من المقاعد، وتجنب ترشيح العناصر التي تصرح بتأييد حماس ومناهضة الحكومة (في مقابل - من باب الافتراض - تقديم ضمانات بأن تكون الانتخابات عادلة بشكل معقول).¹¹ وفي هذا الشأن، قال أحد كبار مسؤولي جبهة العمل الإسلامي: "أنا لا أنكر وجود تنسيق بين بعض أعضاء المعارضة والحكومة. وهذا أمر طبيعي لمصلحة الدولة، وأنا أؤيد هذا النوع من التنسيق، لأن الحكومة جزء مهم من الأمة. ونحن جميعاً في مركب واحد".¹²

وقد عارض "الصقور" - وعلى رأسهم الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي - زكي بني أرشيد - المسؤول

" لقد أعلن الإسلاميون عن ارتياحهم ليس فقط للغة الديمقراطية ولكن لمضمونها أيضاً، في نوع من التحدي لمركزية السلطة والهيمنة المؤسساتية طويلة الأمد للسلطة التنفيذية."

الأعلى في الحزب - المشاركة في الانتخابات. بل أكثر من هذا، فقد عارضوا قائمة المرشحين، لأنها تضمنت شخصيات على علاقة ودية مع النظام الحاكم. وقد وصل الاضطراب الداخلي في جبهة العمل الإسلامي إلى ذروته عندما أثار أرشيد ضجة عامة حينما رفض الظهور في مؤتمر صحفي للإعلان عن مرشحي الحزب. وإلى حد كبير جاءت النتائج ترجح موقف أرشيد وحلفائه: فقد حصلت المعارضة على أقل من 10 مقاعد من أصل 110 مقعداً، وحصول جبهة العمل الإسلامي على 6 مقاعد فقط، العدد الأقل في تاريخ الحزب.

وترددت أصداً هذه الصدمة السياسية - المتمثلة في تصديق الحزب للحكومة أول الأمر، ثم خيانة الحكومة للحزب بعد ذلك - داخل جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي. بالنسبة للحمامن - أولئك الذين قد يعتبرهم الغرب "معتدلين" - فقد فقدوا مصداقيتهم في أعين الأعضاء العاديين في الحزب، الذين بدأوا على نحو متزايد يطرحون سؤالاً بسيطاً على قادتهم، وهو: ما الهدف من المشاركة الانتخابية إذا كانت هذه هي النتيجة التي نحصل عليها؟ وفي ظل أزمة الثقة التي تلت ذلك، قامت جماعة الإخوان المسلمين بجل مجلس الشورى الخاص بها، ودعت إلى انتخابات داخلية عاجلة. وفي منافسة شديدة، فاز همام سعيد - عضو محافظ مؤيد لحماس - بمنصب المراقب العام بفرق صوت واحد.¹³ وبدأ أن نجم الصقور أخذ في الصعود.

في عام 2010، حدث "تحول" مماثل داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية، مما أدى بالمراقبين - مرة أخرى - إلى رفع شبح التطرف الإسلامي. فكما حدث في الأردن، كانت القضية موضوع التساؤل والنقاش هي الانتخابات الداخلية - الجماعات الإسلامية تعقد الانتخابات بصفة منتظمة بخلاف الجماعات الأخرى - في فترة أزمة. منذ عام 2006، بدأ نظام مبارك في التصعيد التدريجي لحملته ضد الإخوان المسلمين، واعتقل الآلاف من أعضاء الجماعة، وقام بتنفيذ 34 تعديلاً دستورياً، في سابقة أطلقت عليها منظمة العفو الدولية "التآكل الأكبر لحقوق الإنسان خلال 26 عاماً".¹⁴ على سبيل المثال، تعديل المادة 5 الذي تنص أنه "لا يجوز ممارسة أي نشاط سياسي أو إنشاء أحزاب سياسية على أساس ديني"، إذ يُعتبر هذا حظراً فعالاً لأي نشاط إسلامي.

وأثار القمع المتزايد الذي يقوم به النظام الحاكم خلافات داخلية داخل جماعة الإخوان المسلمين حول أفضل السبل للرد. فأما الأعضاء "التقليديون" في الجماعة فقد أثروا تقليل المنافسة الانتخابية، وزيادة التركيز على التعليم الديني (الدعوة)، والخدمة التأسيسية، والاهتمام بقوائم العضوية الشعبية للجماعة. وبأغلبية ساحقة في مجلس شورى الجماعة، تم انتخاب محمد بديع مرشداً عاماً للجماعة، أحد المقربين من سيد قطب، وأحد المتشددين، على حساب هزيمة "الإصلاحي" محمد حبيب.

لا شك أن الانتخابات كان لها تبعات ولكن ربما أقل مما نظن. وبسرعة تحرك بديع - المرشد الجديد - لطمأننة المشككين، وإعادة تأكيد التزام الإخوان بالديمقراطية والتعددية وحقوق الأقليات والمرأة.¹⁵ ومن المرجح - أو ربما من الحتمي - أن بديع والقيادة الحالية سيتجهون إلى الداخل، ولكن هذا التوجه لا علاقة له بالأيديولوجية، وإنما يرتبط بدرجة كبيرة بضعف موقف الجماعة وجهود النظام لإسكاتها. وربما أصبحت جماعة المسلمين - في هذه الأونة أكثر من أي وقت مضى - سجيئة، ليس لقادتها وإنما سجيئة لظروفها. وكصحافي وعضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين، يشير عبد المنعم محمود إلى أن "[جماعة الإخوان المسلمين] لن تترك الساحة السياسية، ولكن السؤال هو من الذي سيسمح لها بالمشاركة؟"¹⁶ وحتى عصام العريان - الذي ربما يكون أبرز الإصلاحيين في الجماعة وأهم مهندسي استراتيجيتها الانتخابية - أقر باحتمال محو الوجود البرلماني للجماعة بشكل فعال، وقال: "إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه الآن حتى عام 2010، فلن يكون للإخوان المسلمين أي مقعد على الإطلاق."¹⁷

إن التحولات الداخلية في المنظمات الإسلامية على جانب كبير من الأهمية بشكل واضح لدى الإسلاميين ولكنها أقل من ذلك لدى المراقبين. وفي النهاية، فإن الجماعات والأحزاب الإسلامية تميل - وفقاً لمعايير الشرق الأوسط - إلى كونها كيانات قوية التنظيم من الجانب المؤسسي، مع اشتغالها على عمليات معقدة ومركبة لصنع القرار ونقاط متعددة لحق النقض. فزعماء مثل همام سعيد ومحمد بديع - على الرغم من كونهم في المناصب العليا في منظماتهم - يتمتعون بقدرة محدودة في ما يمكنهم تنفيذه، لأن الهيئات التي هما جزء منها تعمل وفق نظام التصويت بالأغلبية المطلقة. وكما أوضح عبد المجيد زنيبات - الرئيس السابق لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن - بقوله: "هناك مجموعة من المبادئ السياسية المحددة [تعمل الجماعة وفقاً لها]، ولا يستطيع أي مراقب عام تغييرها".¹⁸ وإذا كان هذا هو الحال، فإنه لا ينبغي أن يكون من المستغرب أن انتخاب "زعماء" أصوليون في الظاهر لا يؤدي إلى تطرف كبير.

"إن الجماعات والأحزاب الإسلامية تميل - وفقاً لمعايير الشرق الأوسط - إلى كونها كيانات قوية التنظيم من الجانب المؤسسي، مع اشتغالها على عمليات معقدة ومركبة لصنع القرار ونقاط متعددة لحق النقض."

كي نفهم التغييرات التي تحدث داخل الإسلاميين، فمن الأفضل أن نأخذ في الاعتبار هذه القيود الإستراتيجية المقيدة لهم كإسلاميين، بدلاً من أن نأخذ في الاعتبار وجود تيار المحافظين ضد تيار المجددين. لقد اعتاد المراقبون الغربيون على معاملة كل من جماعة الإخوان ومن على شاكلتهم كأحزاب سياسية. غالباً ما يكون هدف الأحزاب التي تجمع جماهيرية كبيرة أن تفوز بالانتخابات، حيث تعد الانتخابات كنهاية أو وسيلة لتنفيذ السياسات المرجوة. فغاية الأحزاب السياسية هي السيطرة على الحكم. على النقيض من ذلك، فتختلف رؤية الأحزاب الإسلامية في هذا الصدد. تصور العديد من الرؤى الإسلاميين على أنهم يريدون السيطرة على مقاليد الأمور، في حين أن هذه الرؤى تعطي فكرة خاطئة عن تكافؤ فرصهم مع منافسيهم من الأحزاب الأخرى، إذ إن أنهم أحياناً يتجنبون الانتخابات.

نادراً ما تنوي الجماعات والأحزاب الإسلامية في مصر والأردن والمغرب وأي مكان آخر الفوز بالانتخابات صراحة، ولكنها ترمي إلى الفوز بعدد من المقاعد كي تستغل في الضغط والحصول على امتيازات من الحكومة. ووفقاً لذلك فإنها لم تحصد ولو مرة واحدة جميع المقاعد البرلمانية أو حتى نصفها. فلم تحصد جماعة الإخوان المسلمون في مصر أكثر من 160 مقعداً من أصل 444 مقعداً. في الانتخابات الأردنية الأخيرة، حصدت جبهة العمل الإسلامي على 22 مقعداً فقط من بين 110 مقعداً، وكان متخذة شعاراً غريباً لها - مشاركا وليس مغالبا - وتعني أننا نشارك في الانتخابات ولكننا لا نتطلع إلى الأغلبية. وتعترف قيادة جبهة العمل الإسلامي بأنهم يرشحون عدد قليل يعارضون به الحكومة من أجل تجنب سخط الحكومة عليهم ولتوضيح أن الحزب ليس لديه أي مصلحة في إشاعة التوتر داخل البلاد.¹⁹

يوضح التاريخ الطويل أن الأحزاب الإسلامية ترمي إلى عدد محفوظ من المقاعد، فقد تتفق مع السلطة ضد مرشحي المعارضة أو تنسق ذلك من الحزب الحاكم على أن تحصل على هذا العدد من المقاعد.²⁰ فعلى سبيل المثال، في عشية الانتخابات الأردنية عام 1993، قام قياديو جبهة العمل الإسلامي في آخر لحظة بمفاوضات مع ممثلي الحكومة تحصل بموجبها على 12 مقعداً على أن تتنازل الحكومة عن المشاركة في التشريع الانتخابي الجديد²¹ (والتي فشلت في النهاية). ثار جدل شديد بين العديد من الأحزاب والجماعات الإسلامية في المنطقية حول أمر السيطرة على الحكم. في الأردن مثلاً قد استقال عدد من الشخصيات البارزة من جبهة العمل الإسلامي من ضمنهم عبد الرحمن الأكرور وباسم الموش وانضموا للحكومة.

بجدر بنا أن نعي أن الأحزاب الإسلامية ليست بالضرورة تنوي أن تسيطر على الحكم من أجل أن تحقق أهدافها أخرى غير معلومة - كتحويل المجتمع إلى كتلة إسلامية. نظراً لأن أفكار الإسلاميين تدور حول العديد من المجالات كالثقافة والدين والسياسة والاقتصاد، لذلك فهم على استعداد للتصرف سياسياً مع مراعاة اعتبارات غير سياسية. إن معظم الأحزاب السياسية الرئيسية هي عبارة عن أجنحة سياسية لحركات اجتماعية وإسلامية أو على الأقل توجد روابط بينهم عبر صلات غير رسمية أو عضويات مشتركة. على سبيل المثال، تعد جبهة العمل الإسلامي هي الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمون، في الوقت الذي يرتبط فيه حزب العدالة والتنمية المغربي بعلاقات وثيقة مع حركة الوحدة والإصلاح. قد لا تكون هذه الأحزاب قادرة على استخدام التفاضل والتكامل الانتخابي عند اختيار المناصب العامة أو تعيين مرشحين للانتخابات. فهي دائماً ما تضع مصالح الحركة الأم في حساباتها والتي ما تكون أقل تركيزاً على المكاسب السياسية قصيرة المدى. فضلاً عن أن تحدي النظام الحاكم في الانتخابات قد يزيد من مظاهر الكبح والقمع والتي قد تضعف من فعالية الأنشطة الحيوية التي يقدمها الإسلاميون في الميادين التعليمية والاجتماعية.

وهذا يوضح لنا أمراً مهماً لطلما غفلنا عنها - ألا وهو أن هذه الجماعات الإسلامية غالباً ما تنقسم نتيجة للمنافسة بين أعضائها أو معارضة بعضهم البعض أو اختلاف الأهداف. فلم تستطع هذه الجماعات الإسلامية اختيار السياسة على حساب الخدمات الاجتماعية والتعليمية. لذلك تم تأجيل هذه الاختيارات إلى أجل غير محدد، وانتهى الحال بها إلى شبه العجز والرغبة في البعد عن منطقة الخطر وكلاهما يمثل عدم رغبة وقدرة على البقاء في النضال السياسي ضد الأنظمة السلطوية.

" نظراً لأن أفكار الإسلاميين
تدور حول العديد من المجالات
كالثقافة والدين والسياسة
والاقتصاد، لذلك فهم على
استعداد للتصرف سياسياً مع
مراعاة اعتبارات غير سياسية."

الاهتمامات الإستراتيجية للحكومات العربية

توصلت الأنظمة الحاكمة في الدول العربية أن الكبح والقمع هما أفضل السبل التي تتناسب مع الجماعات الإسلامية. يتضح إقصاء الأحزاب الإسلامية في "الترويض" عليها وإبعادهم عن المنافسة في الانتخابات إلى أن ينهي الحال بهم إلى المشاركة في الأنشطة الاجتماعية التي لا تمثل أي تهديد للنظام. فكلما أظهرت الجماعات الإسلامية عدم مقدرتها على مجابهة القمع، كلما زادت الأنظمة من إبتاعها لمثل هذه الأساليب القمعية.

أضف إلى ذلك أن الأنظمة العربية رأت في مثل هذه الأساليب القمعية وسيلة فعالة لانشقاق هذه الأحزاب الإسلامية وتصدها، لاسيما بين هؤلاء الذين يدعمون أفكار المواجهة – عبر مظاهرات الشوارع على سبيل المثال – وبين هؤلاء الذين يتبنون مسؤوليتهم على حماية أعضاء الجماعة الحسب الجماعي.

قد يكون من البديهي انحياز الولايات المتحدة الأمريكية الواضح في العديد من الجوانب المهمة لدى الجماعات الإسلامية الرئيسية على حساب تلك الأنظمة العربية الموالية أصلاً لأمريكا. وبعد كل ذلك، فإن صناع القرار الأمريكيين يتبادلون مع القيايين الإسلاميين وجهات النظر حول المصالح المشتركة المتعلقة بعمليات الإصلاح الدستوري والمؤسسي والالتزام بتحقيق الديمقراطية.

في الوقت الذي لا تركز فيها الأنظمة السلطوية على الاهتمامات طويلة المدى نظراً لأن، من وجهة نظرها، بقاؤها مهدد بصفة مستمرة لذلك فإن بقائها وتحييد أي خطر يهدد بقاؤها هو ما يجعلها تضحى بالمصالح والاهتمامات الأخرى.²² ويبدو من هذا السياق أن تهميش المعارضة المسالمة ولاسيما الإسلاميون هو خيار استراتيجي، وإن كان قصير النظر. فإذا ما سنحت كل من مصر والأردن للجماعة الإسلامية المشاركة بفعالية أكثر فإنها لن تمثل تهديداً لبقاء تلك الأنظمة على سدة الحكم. فالإسلاميون ليسوا على استعداد لتقلد مناصب الحكم ولكنهم على قناعة بهذا العدد المحدود من المقاعد البرلمانية.

إن استراتيجيات الاحتواء - وزيادة عدد تمثيل الإسلاميين في البرلمان - سوف يكون له فوائد جمة ولاسيما على الشرعية الدولية الأمر الذي يحتاج إليه النظام المصري على الخصوص في هذه الأثناء. كما سيعزز من شرعية الحكومة السلطوية في نظر الكثير من المواطنين مخيبي الآمال. كانت فجوة التوقعات سيئة إلى حد كبير في الأردن، التي كانت تحظى بسمعة كبيرة في مواقفها الإيجابية نحو الإصلاح السياسي، لاسيما بعد انتخابات عام 1989 الحاسمة والتي حصد فيها الإسلاميون 34 مقعداً من أصل 80 مقعداً. ولكن أحكمت المملكة فيما بعد قبضتها في منتصف التسعينات ومنذ بداية عهد طويل من السلطوية التي تستمر إلى اليوم.²³

إذا ما أخذنا في الاعتبار الدور المقيد للبرلمان والصعوبة البالغة التي تمرر بها القوانين، فلن تستطع الأحزاب الإسلامية إذا حتى ما مثلتها أقلية برلمانية يعتد بها من تمرير قوانين تتعارض مع النخبة الحاكمة. إن الأنظمة العربية في جنون اضطهادها ومقتها للمخاطرة - وتشجيع الحكومات الغربية لها - تمضي قدماً نحو ممر خطير ليس فقط بسبب تجاهلها لمواطنيها ولكن بوقوفها سداً منيعاً أمام رغباتهم ومطالبهم.

توصيات للولايات المتحدة والمجتمع الدولي

غالبًا ما يتحدث الإسلاميون عن حق "الفيتو الأميركي". تستخدم أميركا والقوى الغربية حق الفيتو في منع الإسلاميين من الوصول للسلطة حتى وإن فازوا في صندوق الاقتراع. من أوضح الأمثلة على ذلك ما حدث في الجزائر عام 1991، عندما ألغت القوة العسكرية المدعومة من الغرب الانتخابات البرلمانية بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجولة الأولى للانتخابات، وتلا ذلك أيضاً انتصار حركة حماس بانتخابات 2006. وأوضح عصام العريان هذا قائلاً: "حتى وإن تمكنت من الوصول للسلطة باستخدام الطرق الديمقراطية، فإن المجتمع الدولي يعارض وجود الإسلاميين. وهذه مشكلة أعتقد أنها ستستمر عقبة في طريقنا إلى أن يقر المجتمع بهذا الوضع".²⁴

إن التحولات الديمقراطية تتطلب قوى سياسية كبيرة تستطيع مواجهة النظام المسيطر على الحكم وهو الشيء الذي لا يرغب فيه ممثلو الإسلاميين خوفاً من تكرار سيناريو الجزائر؛ فهم يشعرون برفض المجتمع الدولي وصولهم لزام الحكم حتى وبعد هزيمة الحزب الحاكم من خلال الانتخابات النزيهة.

" إن الأنظمة العربية في جنون اضطهادها ومقتها للمخاطرة - وتشجيع الحكومات الغربية لها - تمضي قدماً نحو ممر خطير ليس فقط بسبب تجاهلها لمواطنيها ولكن بوقوفها سداً منيعاً أمام رغباتهم ومطالبهم."

يدرك الإسلاميون أنفسهم أن يواجهون جبهتين في وقت واحد النظام الحاكم من جهة والموالين لهذا النظام من القوى الدولية الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان على الإسلاميون تخيل وجود تغيير في السلطة كإمكانية حقيقة.

إن الموقف الدولي مهم جداً. فترغب الحركات الموالية للديمقراطية عادة في مقاومة درجة من عنف النظام لأن هذا يثير الانتباه الدولي. وطبقاً لدراسة أجراها كلاً من ماري ج. ستيفان وإيريك تشينوويث، أظهرت فيها ارتباط الاستنكار الدولي لقمع الأنظمة الحاكمة بنجاح العمل الذي لا يتسم بالعنف.²⁵ ومع ذلك، بالنسبة للشرق الأوسط، لم توجد أي حالات قمع للإسلاميين التي رسمها حالات غضب دولي.²⁶

وباختصار متى إن رأى واضعي السياسة الأمريكية أن تأثيرهم على سلوك الإسلاميين محدود، فالإسلاميون أنفسهم يفكرون بشكل مختلف. وتعليقاً على جهود إدارة بوش الموالية للديمقراطية، يقول عبد المنعم أبو الفتوح القيادي في جماعة الإخوان المسلمون "الجميع يعرف ذلك... نحن استقدنا، والكل استفاد، والشعب المصري استفاد"²⁷. ويقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية صراحة. فينبغي ألا تحابي الحكومة الأمريكية جماعة على أخرى. وتعي أيضاً أنه إذا ما ترك الإسلاميون المعتزك السياسي، فإن ذلك سيؤدي إلى فراغ خطير، وقد لا يملأ هذا الفراغ المتحررون بل قد يشغله جماعة السلفية المحافظون إلى حد كبير والذي يصعب التوصل معهم لأي تسوية. وهذا ما حدث في الانتخابات الكويتية عام 2008 عندما أدركت حركة الدستور الإسلامية، وهي الذراع السياسي لحركة الإخوان المسلمون الكويتية، والتي تعد الكتلة الأكبر في البرلمان. فقد لاحظ خليل العناني بعد فوزها بحوالي 17 مقعداً من أصل 50 مقعداً طالبات السلفية بتطبيق الشريعة الإسلامية من خلال تشكيل لجنة لمراقبة السلوك الغير أخلاقي وإنشاء شرطة للأمر بالمعروف كمثل الموجودة في المملكة العربية السعودية.²⁸

فيجب أن تنمي الولايات المتحدة الأمريكية سياسات تدفع مصالحها ومثلها من خلال الانتخابات المصرية والأردنية المتوقع عقدهما عامي 2010 و2011. نظراً لدعماً مالي على المدى البعيد فتحتى الولايات المتحدة بنفوذ كبير لدى النظامين المصري والملكى الهاشمي. فينبغي أن يؤكد الرئيس أوباما على حقوق الأحزاب السلمية في المشاركة في الانتخابات كخطوة أولى - بما في ذلك الأحزاب الإسلامية - كما ينبغي أن تدعم سياسة أمريكية تعارض ليس فقط عمليات القبض على الناشطين العلمانيين بل وعلى الإسلاميين أيضاً. فينبغي أن تبدل الحكومة الأمريكية جنباً إلى جنب مع حلفائها الأوربيين مزيداً من الجهد في الضغط على النظامين المصري والأردني من أجل اتخاذ خطوات عملية لفتح المجال السياسي أمام أحزاب المعارضة. وهذا أمر مهم خاصة إلى الأردن، حيث أعلنت جبهة العمل الإسلامي عن مقاطعتها لانتخابات نوفمبر لكنها قالت انها ستعيد النظر في موقفها بحال قدمت الحكومة ضمانات لها.

في الوقت نفسه الذي تبدل فيه مزيداً من الجهد من أجل زيادة الحريات السياسية، فقد تبدأ الولايات المتحدة تغيير وجهة نظرها تجاه المشاركة السياسية للإسلاميين كضرورة للتأثير الفعال. من هذه الطرق ترتيب محادثات مع الإسلاميين.²⁹ إلى جانب هذا فإن على وزارة الخارجية الأمريكية أن تمنح سفاراتها السلطة من أجل الارتباط الحقيقي بجماعة الإخوان المسلمون في مصر وجبهة العمل الإسلامي في الأردن لاسيما فيما يتعلق بالانتخابات القادمة. لنكن على يقين بأن ما تقوم به الولايات المتحدة من محادثات مع الأعضاء الإسلاميين على اعتبار أنهم من المسؤولين المنتخبين (وليس بصفتهم ممثلين لجماعة الإخوان أو لجبهة العمل الإسلامي). على أية حال توجد اجتماعات فيما يتعلق بهذا الموضوع ولكنها تفتقد إلى أجندة حقيقية.³⁰

يجب أن تتجه واشنطن نحو هذا الارتباط الحقيقي والذي يتضمن مقابلات مستمرة مع الممثلين الحقيقيين لهذه الجماعات والتركيز على الأمور ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك حماية حقوق ممثلي المعارضة والتقدم نحو انتخابات نزيهة.³¹ قد تنجح هذه التحركات في جذب المعارضة المحلية ولكنها تؤدي إلى استنكار أنظمة العالم العربي (لاسيما الحكومات والنخبة العلمانية). وإذا ما حدث وانسحبت الأحزاب الإسلامية الرئيسية من الانتخابات فإن ذلك لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة. إن قيام الانتخابات بدون مشاركة الإسلاميين سوف يقلل من شرعيتها وسيفتح الباب للجماعات السلفية على ملء هذا الفراغ الذي تركه الإسلاميون. نظراً لمنعهم الشديد دخول المعتزك السياسي، فتتظر الأنظمة الحاكمة لجماعة السلفية على أنها لا تمثل أي خطر بالرغم من تمسكها الشديد بتطبيق الشريعة الإسلامية. وكنيجة لذلك، تنتج الأنظمة الحاكمة لجماعة السلفية فرصة أكبر للعمل. وإن كان من مصلحة هذه الأنظمة أن تفعل ذلك، إلا أن ذلك يعارض المصلحة الأمريكية.

"... إذا ما ترك الإسلاميون المعتزك السياسي، فإن ذلك سيؤدي إلى فراغ خطير، وقد لا يملأ هذا الفراغ المتحررون بل قد يشغله جماعة السلفية المحافظون إلى حد كبير والذي يصعب التوصل معهم لأي تسوية."

وهناك سبب آخر يدعو للتفاؤل. حيث إن إدارة أوباما بالرغم من أنها لم تولي اهتماماً لنشر الديمقراطية إلا أنها أبدت اهتماماً أكبر بإقحام الإسلاميين إلى المعتزك السياسي، الأمر الذي لم تفعله الإدارة السابقة. فعلى سبيل المثال، ضغطت الإدارة على الحكومة المصرية وأجبرتها على حضور قيادي جماعة الإخوان المسلمون لخطاب أوباما في القاهرة عام 2009، وقامت أيضاً بتأسيس وكالات مكلفة بالبحث في الإسلام السياسي. توجد نية لارتباط أقوى مع جماعات كجماعة الإخوان المسلمون ولكن هذا الأمر ما يزال في دائرة النقاش.

يوجد اتجاه قوي داخل الولايات المتحدة - في ظل اهتماماتها بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإيران - بأنه مازال الوقت مبكراً للدخول في مثل هذه الارتباطات أو الإصلاحات الديمقراطية في الوقت الحالي . إن السيناريو المتوقع لانتخابات 2010 و2011 في مصر والأردن لا يدعم ذلك المطلوب لدى الإدارة. وسوف يكون اقتراب الولايات المتحدة من هذه النزاعات بمثابة تطور للعلاقات بين الإدارة الأمريكية والشرق الأوسط، ويختبر مدى قدرة أمريكا على المساهمة في وجود انتخابات حرة ونزيهة. سوف تتوقف درجة الانفتاح مع الإسلاميين على مدى قدرتهم على التفاعل مع الإدارة الأمريكية، فإما أن تدفعهم بعيداً عن السياسات الانتخابية أو تقمهم فيها.

" وسوف يكون اقتراب الولايات المتحدة من هذه النزاعات بمثابة تطور للعلاقات بين الإدارة الأمريكية والشرق الأوسط، ويختبر مدى قدرة أمريكا على المساهمة في وجود انتخابات حرة ونزيهة."

- ¹ يقصد بمصطلح "الإسلاميون" هنا أولئك الذين يعتقدون أن الإسلام والشريعة الإسلامية يجب أن تلعب دوراً بارزاً في الحياة العامة، وينظمون تحركاتهم السياسية على أساس هذا المعتقد. يُركز هذا الموجز السياسي على الجماعات الإسلامية السائدة، أي الجماعات غير المتطرفة ذات العضوية الكبيرة التي تتمتع بتأييد شعبي واسع النطاق، وتشارك في الأنظمة الانتخابية والسياسية القائمة. في معظم الدول العربية - بما في ذلك مصر والأردن والمغرب والجزائر والكويت والبحرين - تُشكل المنظمات الإسلامية السائدة أكبر أحزاب المعارضة في البرلمان.
- ² مبادرة الإخوان المسلمين حول مبادئ الإصلاح في مصر، مارس 2004. جميع ترجمات المصادر العربية خاصة بالمؤلف ما لم يُشار إلى خلاف ذلك.
- ³ نفس المصدر.
- ⁴ نفس المصدر.
- ⁵ نفس المصدر.
- ⁶ نعم وإلى الأبد الإسلام هو الحل: البرنامج الانتخابي لمرشحي حزب جبهة العمل الإسلامي. 2003-2007، أكتوبر 2003، الصفحة 5.
- ⁷ نفس المصدر.
- ⁸ نفس المصدر، الصفحة 24.
- ⁹ نفس المصدر، الصفحة 28.
- ¹⁰ رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن، جبهة العمل الإسلامي والإخوان المسلمون، 2005، الصفحة 27.
- ¹¹ أشارت هذه القضية نزاعاً بين قادة جبهة العمل الإسلامي، وكانت مصدرًا لخلاف كبير داخل المنظمة. وقد نفى بعض الذين تحدثت إليهم بشدة وجود أي "صفقة" بين الحكومة وجبهة العمل الإسلامي. ومع ذلك، هناك أدلة كثيرة تشير إلى أنه تم التوصل إلى تفاهم على الأقل، على الرغم من أنه ليس من الواضح إلى أي مدى كان ذلك التفاهم صريحاً أو إلى أي مدى كانت هناك مبادرة فردية من القادة دون إذن رسمي من الحزب. رغم ذلك، أكد عدد من كبار قادة جبهة العمل الإسلامي وأعضاء سابقين أكدوا وجود مثل هذا "التفاهم"، بينما اقترح آخرون أنه كان هناك قدر من "التنسيق".
- ¹² مقابلة بين المؤلف ومسؤول كبير في جبهة العمل الإسلامي، 19 مايو 2008.
- ¹³ المرشد العام هو أعلى منصب في جماعة الإخوان المسلمين المصرية. أما المنصب المناظر لذلك المنصب في جماعة الإخوان المسلمين الأردنية فهو "المراقب العام".
- ¹⁴ "مصر: التعديلات الدستورية المقترحة - التآكل الأكبر لحقوق الإنسان خلال 26 عاماً" منظمة العفو الدولية، إصدار صحفي، 18 مارس 2007، متوفر على هذا الموقع: <<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/008/2007>>.
- ¹⁵ انظر خطاب القبول لبديع، جريج كارلستورم، الترجمة: خطاب القبول لمحمد بديع، 16 يناير 2010، متوفر على الموقع: <<http://www.themajlis.org/2010/01/16/translation-muhammad-badies-acceptance-speech>>، ونسخة طبق الأصل من حوار بديع مع قناة الجزيرة بعد الانتخابات، متوفر على الموقع: <http://ana-ikhwan.blogspot.com/2010/01/blog-post_22.html>.
- ¹⁶ مقابلة بين المؤلف وعبد المنعم محمود، 17 يناير 2008.
- ¹⁷ مقابلة بين المؤلف وعصام العريان، 16 يوليو 2008.
- ¹⁸ مقابلة بين المؤلف وعبد المجيد زنيبات، 27 أغسطس 2008.
- ¹⁹ راجع مقابلة المؤلف مع تيسير الفتيتاني في 19 مايو 2008؛ ومقابلة مع رحيل آل غريبة في 8 يونيو 2008؛ ومقابلة مع محمود بزور في 15 مايو 2008، ومقابلة مع عبد اللطيف عربيات في 11 يونيو 2008. وكل من الفتيتاني وغريبة وبزور وعربيات أعضاء بارزة في جبهة العمل الإسلامي.
- ²⁰ راجع مقابلة المؤلف مع متحدث جماعة الإخوان المسلمون السابق زياد أبو غنيمه في 28 مايو 2005.
- ²¹ راجع مقابلة المؤلف مع رئيس الوزراء السابق مضر بدران - عمان - في 23 فبراير 2005. كان بدران، رئيس الاستخبارات العامة السابق وأحد رفقاء الملك حسين، رئيساً للوزراء أثناء مشاركة الإخوان المسلمون في مجلس الوزراء عام 1991. وكان رئيس الديوان الملكي في عام 1993.
- ²² ولمزيد من المعلومات حول استراتيجيات بقاء الأنظمة، راجع مقال "الفاشستية في العالم العربي"، رقم 13 لـ ستيفين هيدمان في الوثائق البحثية لمركز سابان في مؤسسة بروكنجز في أكتوبر 2007.
- ²³ في أواخر عام 2009، قام الملك عبد الله بحل البرلمان، وقام بتأجيل الانتخابات وانتخابات البلديات والقوانين الصادرة عن السلطة.
- ²⁴ راجع مقال المؤلف مع عصام العريان في 16 يوليو عام 2008.
- ²⁵ راجع دراسة ماري ج. ستيفان وإريك تشينوويث "لماذا تعمل المقاومة الوطنية": المنطق الاستراتيجي للصراع السلمي، الأمن الدولي، صيف 2008.
- ²⁶ راجع مقال شادي حامد "الإسلاميون والحركة السلمية"، الجهاد الإسلامي: النضال السلمي وتحقيق الديمقراطية والحكم في الشرق الأوسط، إي دي ماري ستيفان (نيويورك: بالغريف، ديسمبر 2009).
- ²⁷ راجع مقابلة المؤلف مع عبد المنعم أبو الفتوح في 4 أغسطس 2006.
- ²⁸ راجع مقال خليل العناني "اسطورة إقصاء الإسلاميين المعتدلين" ورقة عمل رقم 4، مركز سابان في مؤسسة بروكنجز، صفحة رقم 6.
- ²⁹ عقد موظفون من مكاتب فرعية تابعة لمجلس النواب والشيوخ اجتماعات مع أعضاء من جماعة الإخوان المسلمون وجبهة العمل الإسلامي في كل من القاهرة وواشنطن.
- ³⁰ راجع مقابلة المؤلف مع أحد موظفي السفارة الأمريكية في القاهرة ف 3 مايو 2010.
- ³¹ لمزيد من المعلومات حول "المشاركة الموضوعية"، راجع مشروع "مشاركة الأحزاب الإسلامية" الخاص بديمقراطية الشرق الأوسط، يناير 2010 <<http://pomed.org/strategies-for-engaging-political-islam/>>، الموجود على الرابط التالي.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث السياسية المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجيوستراتيجية التي تواجه الدول والمجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. تأسس مركز بروكنجز الدوحة بفضل رؤية ودعم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وهو يعكس التزام مؤسسة بروكنجز بأن تتحول إلى مركز أبحاث عالمي.

تم إطلاق المركز باتفاقية تعود إلى الأول من يناير 2007، وتم افتتاحه رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر في 17 فبراير 2008، بحضور كارلوس باسكوال، الذي كان آنذاك نائب رئيس مؤسسة بروكنجز لدراسات السياسة الخارجية، ومارتن إنديك، المدير المؤسس لمركز سابان في بروكنجز و نائب رئيس المؤسسة لدراسات السياسة الخارجية، وهادي عمرو، مدير مركز بروكنجز الدوحة.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حد سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الثلاث التالية: 1- قضايا الحكم كتحليل الدساتير وقوانين الإعلام والمجتمع؛ 2- قضايا التنمية البشرية والإقتصادية كتحليل السياسات في مجال التربية والصحة والبيئة والأعمال والطاقة و الإقتصاد؛ 3- قضايا الشؤون الدولية كتحليل أطر الأمن والصراعات السياسية والعسكرية وقضايا معاصرة أخرى.

يتلقى المركز النصائح والإرشاد في ما يتعلق بالأبحاث والبرامج من مجلس المستشارين الدولي برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والرئيس المشارك ستروب تالبوت، رئيس مؤسسة بروكنجز، وعضوية كل من: مادلين أولبرايت، سامويل برغر، زيبغنيو بريجنسكي، إدوارد دجرجيان، وجهات حبيب الله، موسى هتام، برويز هودبوي، ريما خلف هنيدي، نمير قيردار، رامي خوري، عطاء الرحمن، إسماعيل سراج الدين، وفريد زكريا. أما هادي عمرو، وهو باحث في مركز سابان وخبير في التنمية البشرية في العالم العربي والدبلوماسية العامة الأمريكية، فهو المدير المؤسس لمركز بروكنجز الدوحة. و يشغل شادي حميد منصب باحث و مدير أبحاث المركز. وسلمان شيخ هو باحث غير مقيم في مركز بروكنجز الدوحة.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث مؤسسة بروكنجز في المنطقة، و هو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حوارات حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأمريكية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز.

و يساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومشروع مركز سابان في بروكنجز حول العلاقات الأمريكية بالعالم الإسلامي، في تصميم و تنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم مؤسسة بروكنجز الأساسية، ألا وهي النوعية والاستقلالية والتأثير.

2010

رد فعل الإسلاميين تجاه القمع: هل ستلجأ الجماعات الإسلامية الساندة إلى التطرف؟، موجز السياسة، شادي حميد

تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي، دراسة تحليلية، سليم ح. علي

2009

مواجهة نمو الشبكات الإرهابية في المغرب العربي: تحويل التهديدات إلى فرص، موجز السياسة، أنور بوخرص

فرصة عصر أوباما: هل يمكن للمجتمع المدني المساعدة في ردم الهوة بين أميركا و العالم الإسلامي؟، دراسة تحليلية، هادي عمرو

المدارس الدينية الباكستانية: الحاجة إلى الإصلاح الداخلي و دور المساعدات الدولية، موجز السياسة، سليم علي